تحقيق

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

توقيت طرح قانون الانتخاب والخلافات حوله إقتراح برّي ومعارضة القوات والتيار

مرة جديدة يفاجيء رئيس مجلس النواب نبيه بري القوى السياسية بطرح اقتراح قانون الانتخاب بندا اساسيا عبر ادراجه في جدول اعمال جلسة اللجان النيابية المشتركة. الا ان بعض الكتل والنواب، لاسيما تكتلي الجمهورية القوية ولبنان القوي هددوا بالانسحاب، علما ان الاقتراح ليس جديدا، وسبق ان قدمته كتلة التنمية والتحرير عام 2019

يتضمن الاقتراح انتخاب مجلس نواب من 134 نائبا على اساس النظام النسبي، ولبنان دائرة انتخابية واحدة (6 نواب للاغتراب + 128 نائبا)، وانتخاب مجلس شيوخ من 64 عضوا لولاية تمتد ست سنوات، بحيث تجري الانتخابات على اساس مذهبي، ولبنان دائرة انتخابية واحدة ضمن النظام النسبي، والغاء الصوت التفضيلي وتعديل في كيفية احتساب النتائج، وكذلك اعتماد البطاقة الالكترونية الممغنطة التي تتيح للناخب الادلاء بصوته في اي مركز اقتراع.

لا شك في ان طرح ملف قانون الانتخاب في هذا التوقيت، وعلى مسافة اكثر من سنة من تاريخ الاستحقاق النيابي المقرر في ايار 2026، سيتصدر تحرك القوى السياسية على الرغم من الاوضاع الصعبة والمعقدة التي يعيشها لبنان، لاسيما الوضع الامني جنوبا والاعتداءات الاسرائيلية المتكررة. الا ان ذلك لم يمنع الرئيس بري وكتلة التنمية والتحرير ممثلة بالنائب علي حسن خليل، من اعادة طرح وشرح هذا الاقتراح خلال الجلسة الاخيرة للجان النيابية المشتركة.

"الامن العام" تابعت هذا الملف مع عضو كتلة التنمية والتحرير النائب علي حسن خليل وعضو تكتل الجمهورية القوية النائبة غادة ايوب وعضو تكتل لبنان القوي النائب سيزار ابي خليل.

خليل: اقتراحنا لتطبيق الطائف

■ لماذا طرحتم هذا الاقتراح الآن وماذا عن التوقيت؟

□ الجميع يقول اننا دخلنا مرحلة جديدة، والالتزام بتطبيق الطائف والاصلاحات السياسية، ونحن نعتبر ان ابرز اصلاح سياسي في الطائف هو انشاء مجلس شيوخ، ومجلس نواب خارج القيد الطائفي. من خلال هذا الاقتراح نحن نفتح باب النقاش حتى لا يظل الامر في منزلة "التابو"، وتكون اول خطوة في المسار الجديد لانجاز الاصلاحات السياسية.

■ ما هو الهدف من توسيع حجم الدائرة الانتخابية وتكبيرها ولماذا؟

□ عندما نقول لبنان دائرة واحدة، فهذا يعني اننا نوسع مساحة الخروج من الطائفية. هذا الامر قد يشكل جدلا وحساسية، لكننا لا نتمسك بشيء او بفكرة محددة. نحن منفتحون على النقاش الدستوري والعلمي والسياسي. هذا الطرح في تصرف الجميع، ونحن فتحنا الباب. يتحدثون عن "تقسيم الدوائر الى 15 دائرة جرى من دون معايير علمية، وعزز تاليا الطائفية والمذهبية". كما حدد الاقتراح تفاصيل النظام الانتخابي الجديد المبني على آلية تتيح للناخب الاقتراع للائحة واحدة بين اللوائح المتنافسة، على ان يتم احتساب النتائج وفق النظام النسبي كما في القانون الانتخابي الحالي، انما الفارق في ما عدا الغاء الصوت التفضيلي، ان الحاصل الانتخابي في الاقتراح هو نتيجة تقسيم عدد المقترعين على المقاعد الـ128، على ان يحتسب الحاصل الجديد بعد استبعاد اللوائح التي لم تنل الحاصل. تقسم اصوات كل لائحة على الحاصل الجديد مع اعتماد الكسر الاكبر للمقاعد التي تبقى شاغرة، اما طريقة تحديد الفائزين في كل لائحة فتعتمد الترتيب المسبق للمرشحين، اي عبر البدء بالاسم الاول من كل لائحة ثم الثاني ثم الثالث، وصولا الى استيفاء كل لائحة لحصتها مع الالتزام بالتمثيل الطائفي والمناطقي. وفق الصيغة القديمة التي كانت تقدمت بها الكتلة في العام 2019 يمكن تحديد سقف تأهيل للفوز وهو ان تحصل اللائحة على نسبة 5% من عدد المقترعين، وهذا يسمح بفوز اللوائح الصغيرة وان تتمثل بنائب او اكثر. من النقاط التي تزيد تعقيد آلية تحديد الفائزين، فرض كوتا نسائية من 20 مقعدا، موزعة على المذاهب وعدد من المناطق، بطريقة تجعل من النساء طائفة اضافية. كذلك يتضمن الاقتراح بنودا تعد مادة خلافية حتى في موضوع المغتربين فنحن نطبق القانون الحالي. في الاسباب الموجبة كما جاء في الاقتراح انه "حول المنافسة الى منافسة بين المرشحين ضمن اللائحة ذاتها، كما ان نظام الاقتراع المعتمد شوه صحة التمثيل، مما ادى الى خسارة مرشحين حصلوا على آلاف الأصوات، وفوز مرشحين حصلوا على عشرات الاصوات وهم في لائحة واحدة". واعتبر الاقتراح ان داخل كتلة التنمية والتحرير منها انشاء الهيئة المستقلة للانتخابات، مهمتها الاعداد للانتخابات النيابية والاشراف عليه. وهي هيئة ادارية ذات صفة قضائية تتمتع بالاستقلال الاداري والمالي، ويكون لها مركز خاص، اذ يجري النقاش حول ما اذا كان مجلس النواب هو من سيعينها او مجلس الوزراء. كما يطرح الاقتراح زيادة 6 مقاعد تخصص للناخبين غير المقيمين، وتشكل دول الاغتراب دائرة انتخابية واحدة وفقا للنسبية، فيما تتوزع هذه المقاعد مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، وفق الاتي: مقعد واحد لكل من الموارنة والروم الارثوذكس والروم الكاثوليك والسنة والشيعة والدروز.

عضو كتلة التنمية والتحرير النائب علي حسن خليل.

اصلاحات، ونحن لا نرى اصلاحا اهم من هذا الامر.

■ ما هي الغاية من الغاء الصوت التفضيلي؟

□ ليست له قيمة، واثارة هذا الامر ليست في محلها. كثر ممن يرفضونه او يطالبون به لا يعرفون تأثيره الحقيقي، لأنه لا يغير شيئا لدى الاحزاب الكبيرة، لكن يمكن مناقشته على اساس تقني. اما

ايوب: اعترضنا على طريقة الطرح

■ ما هي حقيقة النقاش حول اقتراح قانون الانتخاب ولماذا اعترضتم على اقتراح النائب علي حسن خليل؟

□ لم تتم مناقشة اي من اقتراحات القوانين في جلسة اللجان النيابية المشتركة، انما جرى الحديث في النظام خلال كل الجلسة. تناول الكلام في النظام موضوع انشاء مجلس الشيوخ، وعملية تغيير قانون الانتخاب لكي يصبح لبنان دائرة واحدة وغيرها من الامور. تركز الحديث على عدم سلوك هذه الاقتراحات المسار المعتاد، لاسيما انها تتحدث عن مسار دستوري كموضوع انشاء مجلس الشيوخ، وبالتالي يجب ان تمر عبر لجنة الادارة واللجان المختصة لدراستها وتمحيصها وبعدها يمكن ان تذهب الى اللجان المشتركة او الى الهيئة العامة لمجلس النواب. لكن ارسالها مباشرة الى اللجان المشتركة وكأنها انتهت من النقاش وحصل توافق حولها من مختلف الكتل، فهذا الامر الذي رفضناه كتكتل.

■ ما هو تصوركم وعلى ماذا الاعتراض؟

□ نحن في مرحلة دقيقة من تاريخ لبنان والازمات التي تحصل. يبقى الموضوع الابرز والاهم هو موضوع تطبيق وبسط سلطة الدولة على كل اراضيها وبالتالي تطبيق القرارات الدولية وتوحيد موضوع السلاح، خصوصا وان هناك مجموعات لا تزال تطلق صواريخ، وعليه لا يمكن الحديث عن الغاء الطائفية السياسية وانشاء مجلس شيوخ من ضمن المراحل التي نص عليها اتفاق الطائف او وثيقة الوفاق الوطني والتي تبدأ من خلال بسط سلطة الدولة وبناء هيبتها، ثم نذهب الى اللامركزية الادارية الموسعة وبعدها يتم الانتخاب على اساس لا طائفي ومن ثم انشاء مجلس الشيوخ. موقفنا كتكتل جمهورية قوية واضح بالنسبة الى موضوع قانون الانتخاب، بحيث اننا نتصدى لأي محاولة او رهان لتأجيل الانتخابات تحت اي ذريعة كانت. الواضح ان ما يطرح لا يتعلق بتغيير قانون الانتخاب، بل بتغيير النظام السياسي في لبنان، من حيث ان توقيت طرح صوتين تفضيليين او غيرهما من التعديلات الجوهرية التي تؤدي الى تغيير في النظام السياسي ليس سليما، من دون ان ننسى اننا بلد تعددي وفيه مكونات علينا احترام وجودها وصحة تمثيلها من المعترف به، ان اي قانون انتخابي او اي طرح ◄

عضو تكتل الجمهورية القوية النائبة غادة ايوب.

◄ جديد لتعديل القانون الحالي، يجب ان يؤمن صحة التمثيل وفعاليته. نحن نعتبر ان القانون الموجود والذي استمر العمل عليه لسنوات عدة، هو اول قانون يؤمن صحة التمثيل وفعاليته بشكل كبير رغم انه لم يطبق بكامل بنوده. ولأننا حريصون على ميثاق العيش المشترك وعلى لبنان البلد التعددي، لا نقبل بالديموقراطية العددية التي يطالب بها البعض ونحن غير مستعدين ان نغير في صحة التمثيل وفعاليته، لأن هذا الامر يرتبط بالتركيبة اللبنانية وتعدديتها وعلى الاقل لا يمكن ان يحصل في لجان مشتركة، وعلى قاب قوسين قبل الانتخابات البلدية والاختيارية. اما بالنسبة الى تصويت الاغتراب، فنحن ضد منع الصوت الاغترابي من المشاركة في الحياة السياسية الداخلية وحصر صوته بستة مقاعد تتوزع على القارات، وكأننا نقول لهم ابقوا في الخارج ولا تعودوا الى لبنان فانتم لكم من يمثلونكم في الخارج فقط. هذا امر مرفوض ويجب تعديل النص لمنحهم حق التصويت مع بقية اللبنانيين لانتخاب 128 نائبا.

■ ما هو موقف "القوات اللبنانية" من القانون الحالي؟

□ القوات اللبنانية تعتبر ان القانون الحالي، رغم شوائبه، يضمن الى حد كبير التمثيل الحقيقي والمتوازن لكل القوى السياسية والمكونات اللبنانية، خصوصا مع اعتماده النظام النسبي للمرة الاولى. اي تعديل يجب ان يكون لتحسين فعالية العملية الانتخابية وشفافيتها، لا لتغيير قواعد اللعبة لمصلحة فريق على حساب آخر. لذلك، لا ترى القوات ضرورة ملحة لتعديلات جذرية، بل تفضل التركيز على تحسين تنفيذ القانون الحالي وضمان الشفافية والنزاهة عبر العمل على استحداث الميغاسنتر واعتماد اللوائح المقفلة في كل البلديات وبخاصة المختلطة منها، حفاظا على العيش المشترك ولتفعيل العمل المتجانس في المجالس البلدية المنتخبة وعدم تعطيلها من الداخل.

ابي خليل: اما علمنة او مناصفة

■ لماذا اعترضتم على اقتراح النائب علي حسن خليل حول تعديل قانون الانتخاب وانشاء مجلس شيوخ؟

□ لأننا نعتقد ان الغاء الطائفية السياسية يبدأ بطريقة معاكسة لما طرح، حيث يبدأ الامر من خلال قانون موحد للاحوال الشخصية، وبدء العمل على الغاء الطائفية من مختلف الجوانب الحياتية والاجتماعية لدى اللبنانيين لكي نصل في ما بعد الى الغاء الطائفية السياسية. نحن من حيث المبدأ مع العلمنة الشاملة، والا فلنبق ضمن الميثاقية والمناصفة.

■ ما هو اقتراحكم وعلى ماذا يقوم؟

□ نحن تقدمنا باقتراح قائم ومبني على القانون الارثوذكسي، اي كل مذهب ينتخب نوابه، وهكذا لا يكون التشكيك بشرعية النواب وتمثيلهم، وعندها يقوم المجلس النيابي الجديد بالنظر في تطوير النظام اللبناني. نحن نقول، اما علمنة شاملة واما مناصفة على قاعدة المقاربة الموحدة، لذلك تم رفع النقاش على قاعدة تحويل كل اقتراحات القوانين الانتخابية ليبدأ النقاش بشكل جدي، فهناك اقتراحات من كتل وقوى سياسية اخرى كالتيار والكتائب وغيرها، اضافة الى اقتراح النائب خليل.

عضو تكتل لبنان القوي النائب سيزار ابي خليل.

■ هل انتم مع الابقاء على القانون الحالي في حال لم يتمكن مجلس النواب من تعديل او اقرار قانون انتخابي جديد؟

□ اذا لم نتوصل الى قانون جديد، فالقانون الحالي المعمول به، اي القانون 2017/44 هو الافضل الذي تمكنا من التوصل اليه، بحيث لم تكن القوانين السابقة من قانون غازي كنعان الى غيره والتي كانت مبنية على النظام الاكثري، تخدم صحة التمثيل. الا ان هناك افكارا واقتراحات سبق وتقدمنا بها، يمكن ان تضاف الى القانون الحالي في حال تم التوافق عليها مع القوى الاخرى، منها موضوع التأهيل مثلا وكسر الحاصل، على قاعدة تحديد حد ادنى لذلك بنسبة 10 او 15 او 20 بالمئة للتأهيل. كذلك وجدنا، انه نظرا الى عدم وجود احزاب، يستطيع المواطن ترتيب الفائزين عبر الصوت التفضيلي، لذلك اقترحنا عتبة تأهيلية ولكن لم يتم التوافق عليها سابقا. كذلك في موضوع الكوتا النسائية، اقترحنا ان تكون لدورتين فقط ثم تفتح لكي يتم تشجيع النساء على المشاركة. ولا ننسى اننا مع "الميغاسنتر" ونواب الاغتراب، الذي اعتبرنا عدم السير به مخالفة دستورية واضحة، حيث رد رئيس الجمهورية القانون ولم يتمكن المجلس الدستوري من دراسة الطعن به.